

اتجاهات التدريب الأمني الحديثة

لمواجهة الجرائم المستجدة

إعداد

العقيد. محمد حميد الثقفي

الرياض، المعهد الثقافي

٢٠٠٧ - ١٤٢٧

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى التعريف بالجرائم المستجدة، والتدريب الأمني، ومن ثم استعرض الأسس والمنطلقات اللازمة لتطوير فلسفة التدريب، وعلى ضوء ذلك عرضت الدراسة ما تم الوصول إليه من قبل الباحثين والمختصين من اتجاهات حديثة لتصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب الأمني لمواجهة تلك الجرائم، والمتمثلة في العديد من الاتجاهات، أبرزها: تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في إدارة التدريب الأمني، والتدريب عن بعد، وتشجيع التعلم الذاتي، واعتماد البحث العلمي لتطوير خطط وبرامج التدريب الأمني، وإعادة تأهيل وتدريب المدربين، وهي اتجاهات يمكن من خلالها تحقيق الأداء الأمني المناسب لمواجهة الجرائم المستجدة.

١- مدخل:

يلعب التدريب دورا رئيسا في تطوير الأداء الأمني، وتكمن عملية تطوير الأداء في اختيار العناصر البشرية المناسبة لممارسة العمل الأمني، ومن ثم تأهيلهم وتدريبهم تدريبا تخصصيا مستمرا يتناسب مع جميع المناشط التي لها علاقة مباشرة بطبيعة المهام الأمنية التي سيمارسونها، وذلك من أجل تحقيق عملية الارتقاء بتنفيذ المهام الأمنية.

ويرى اليوسف (١٤٢٥) أن تأهيل وتدريب رجل الأمن تأهيلا جيدا ومواكبا ومتخصصا أصبح من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، بل إنه من الضرورات القصوى لاستدامة الأمن والاستقرار في المجتمع، وهي رؤية منطقية بعيدة النظر، لا سيما أن هناك مهددات عديدة للأمن تبرز على الساحة بين حين وآخر، سواء على المستوى الفردي أو الوطني أو حتى على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما أشار إليه الثقفي (١٤١٤)؛ حيث أشار إلى أن التأهيل والتدريب المقننين والمتخصصين أساس نجاح الأداء الأمني وأهم مقوماته، سيما فيما يتعلق بتنفيذ المهام الأمنية في المجال الوقائي أو في مجال ضبط الجريمة.

ولم يكن رجل الأمن في الماضي بحاجة ماسة إلى التدريب المستمر بعد الحصول على مستوى مناسب من إدراك وممارسة مهام وظيفته، لسببين: أحدهما، أن إدراك المهارات اللازمة يمكن اكتسابه من البيئة المحلية، والأهم أن عجلة التغير الاجتماعي كانت تسير بوتيرة بطيئة للغاية، وأن نمط الجريمة المرتكبة كان تقليديا ويحدث في إطار الجرائم التقليدية المعروفة أصلا لرجل الأمن ولا يخرج عن إطار الثقافة الاجتماعية السائدة.

ويتطلب التطور البارز في حجم وأساليب ارتكاب الجريمة تطورا مواكبا في أساليب الوقاية من الجريمة ومكافحتها، لا سيما أنه برزت جرائم حديثة لم تكن معروفة من قبل، بل وبرزت أساليب حديثة لم تكن معروفة لارتكاب جرائم تقليدية وتم استخدامها من قبل المجرمين في تنفيذ جرائمهم.

ويتطلب العمل الأمني في القرن الحادي والعشرين، وفقاً لما أشار إليه كوكس (1990: Cox) تطوير المفاهيم المتصلة بالجمهور، وليس هذا فحسب، بل إنه يجب أن تعتمد عملية التطوير بشكل مباشر على الاهتمام بالتدريب والبحث العلمي والإدارة العلمية واستخدام التقنيات الحديثة، وبمعنى أوضح أن تكون أساليب الوقاية من الجريمة ومكافحتها مواكبة للنظريات العلمية الحديثة ومستخدمة للابتكارات التقنية الحديثة، والاستفادة منها في الحيلولة دون ارتكاب الجريمة وسرعة ضبط فاعليها، لا سيما مع بروز ظواهر اجتماعية حديثة في الجريمة لم تكن موجودة من قبل وأصبح لها آثار بارزة على مستوى الإحساس بالأمن في المجتمع.

٢- مشكلة الدراسة:

أدى تطور أساليب ارتكاب الجريمة وظهور جرائم جديدة لم تكن معلومة من قبل في المجتمع إلى بروز عدة تساؤلات عن مدى مواكبة برامج التدريب الأمني المقدمة في معاهد ومراكز التدريب الأمني لنمط الجريمة، وقد شغلت هذه المشكلة العديد من المختصين على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث جاء في التوصية الثانية لمؤتمر العربي الثالث لمديري إدارات التدريب ومعاهد وكليات الشرطة والأمن العرب المنعقد في تونس (٢٠٠٣) المطالبة بتطوير البرامج التدريبية والمناهج التعليمية في معاهد وكليات الأمن بما يتلاءم مع التطورات والمستجدات، ويكفل تزويد رجل الأمن بالمهارات اللازمة لمواجهة الجرائم المستحدثة، وجاء في إحدى توصيات ندوة المجتمع والأمن الرابعة التي عقدت بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض (١٤٢٦) المطالبة بتعزيز البرامج التدريبية والمناهج التعليمية القائمة بما يكفل الإعداد الأمثل لرجل الأمن لمواجهة الجرائم المعاصرة، وفقاً للمالكي (١٤٢٦)، وعلى هذا الأساس تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس:

ما الاتجاهات الحديثة لبرامج التدريب الأمني المناسبة لمواجهة الجرائم المستجدة؟

٣- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وذلك في سياق منطقي، حيث يؤدي تحقيق الهدف الأول إلى بروز أهمية الهدف الثاني، وبما يحقق في الأخير الإجابة على سؤال الدراسة المشار إليه أعلاه، وتتمثل في الأهداف التالية:

١/٣- التعرف على مفهوم الجرائم المستجدة، وخصائصها، وأبرز أنماطها، الأسس العلمية لمواجهة الجرائم المستجدة.

٢/٣- التعرف على المفهوم التدريب الأمني والأسس اللازمة لتطوير فلسفة برامج التدريب.

٣/٣- التعرف على اتجاهات التدريب الأمني الحديثة لمواجهة الجرائم المستجدة.

٤- الإجراءات المنهجية:

تعرف الإجراءات المنهجية أو منهج البحث وفقاً للعساف (١٤١٦ص ١٨٠) بأنها " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وعلى ذلك فقد استخدم الباحث أسلوب البحث الوثائقي، الذي يعتمد على المعلومات النظرية المدونة، وذلك كأحد أنواع المنهج الوصفي وفقاً للعساف (١٤١٦)، وذلك بالاطلاع على الدراسات المتخصصة، الكتابات التي تناولت المحاور الرئيسية التي تشكل الدراسة، وهما: التدريب الأمني، والجرائم المستجدة، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الدراسة من الدراسات النظرية التي اعتمدت على البحث المكتبي في تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على مشكلتها.

٥- الجرائم المستجدة:

تعد ظاهرة الجريمة إحدى الظواهر التي تتأثر كثيراً بما يحدث من تغيرات في المجتمع، وخصوصاً التغيرات التقنية التي تحدث في مجالي الاتصالات والمعلومات، ويشير القرنى (١٤٢٦) إلى أن ما حدث من تسارع في تلك التقنيات أدى إلى تطور واحتراف الجريمة، بمعنى أن هذا التطور المتمثل في ظهور أنماط حديثة من الجرائم غير المعروفة

سابقا أو التطور في أساليب ارتكاب الجرائم التقليدية قد يؤدي تبعا لذلك إلى وضع نشاطات المجرمين بعيدا عن أيدي رجال العدالة، نظرا لما تمتاز به هذه الجرائم من خصائص وتميزها عن الجرائم التقليدية، سواء من حيث ارتكابها أو من حيث كيفية ضبطها.

ويشير درويش (١٤٢٢) إلى أن الجريمة كظاهرة اجتماعية سابقة في الوجود قبل حدوث هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية في أي مجتمع، وهنا يمكن القول: إن تطور الجريمة عملية مواكبة ومصاحبة لتطور الاقتصاد والثقافة، ومن ثم فقد تغير اسم الجريمة تبعا لتطورها ولاستخدام آليات حديثة في تنفيذها، وأصبحت تسمى الجرائم المستجدة.

وعلى سبيل المثال؛ فبالرغم من بروز الجرائم المنظمة منذ فترة طويلة إلا أن حجمها وآثارها تضاعف كثيرا نتيجة التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع، لا سيما استخدام التقنيات الحديثة وتقنية الاتصالات، ولم تعد الحدود الزمانية أو المكانية أو القوانين حائلا أمام ارتكاب الجرائم.

ويشير الشوا (١٤٢٢) إلى أن دراسات علم الجريمة تشير إلى أنه عمليا ينشأ عن كل تطور تقني مستحدث وفي أي لحظة وفي أي مرحلة من مراحل تطورها ظاهرة إجرامية خاصة بها ومنبثقة من هذا التطور التقني، ويلاحظ ذلك بشكل مباشر على تقنية المعلومات بشكل واضح، وذلك نظرا للإمكانيات المستحدثة التي تتوفر في الآلة الحديثة، لا سيما السرعة وسهولة التنفيذ المنحرف، والأهم من ذلك إخفاء أدلة ارتكاب الجريمة وصعوبة كشفها.

وهناك العديد من العوامل التي تساعد على تطور الجرائم وتحويلها لجرائم مستحدثة، ومن أبرزها وفقا للبداينة (١٤٢٢): سهولة انتقال الأفراد من الدول النامية للدول الصناعية، وما يصاحب ذلك من اكتساب ثقافات أخرى أو التصارع معها، وبرز جرائم الإرهاب في المجتمعات النامية ضد مواطنيها، وذلك لاستغلال التطور الإعلامي، وعرض الأجندة السياسية للمنظمات المتطرفة، وأخيرا عولمة الاقتصاد والاتصالات التي أدت إلى بروز جرائم اقتصادية جديدة ومعقدة.

ولأن التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يحدث في كل المجتمعات الحديثة والنامية يفرز العديد من النشاطات الروتينية للفرد التي تساعد على ارتكاب الجريمة ضده من خلال العديد من العوامل التي أشار إليها فيلسون وكوهين، ومن أبرزها وفقا لطالب (١٤٢٢)؛ والوريكات (٢٠٠٢) : تركز الحياة اليومية خارج المنزل، وزيادة عدد الأسر النووية والفردية، وزيادة عدد النساء العاملات، وزيادة عدد الطلاب في المدارس، وزيادة وقت قضاء وقت الفراغ خارج البيت، وزيادة في المقتنيات الثمينة وصغيرة الحجم.

ولأن نجاح الجريمة وفقا لهذا المنظور يتحقق بشكل مباشر عند توفر الفرصة وفقا لنظرية الفرصة، كما أشار طالب (١٤٢٢)؛ والقرني (١٤٢٦)، فإن ذلك يجعل المجرم يحرص على استخدام التقنيات الحديثة في ارتكاب أي جريمة لا يمكن ضبطها، أو استخدام التقنيات الحديثة لارتكاب جرائم تقليدية بأساليب حديثة تتميز بسرعة ارتكاب الجريمة وفي الوقت ذاته يصعب على رجال الأمن ضبطه والسيطرة عليه متلبسا.

١/٥- خصائص الجرائم المستجدة:

تتسم الجرائم المستجدة بعدد من الخصائص التي تميزها عن الجريمة التقليدية، ويعرض (اليوسف، ١٤٢٥؛ والمكتب العربي للإعلام الأمني، ٢٠٠٥) عددا من تلك الخصائص، ومن أهمها:

١. استخدام التقنية الحديثة والأساليب المبتكرة في كل عملية، حيث يلاحظ بشكل بارز أن تخطيط وإعداد وتنفيذ أي من هذه الجرائم يعتمد على استخدام التقنية الحديثة، إما كأدوات مباشرة للتنفيذ كما هو الحال في جرائم الكمبيوتر، أو باستخدام التقنية الحديثة في التواصل بين أعضاء الجريمة.
٢. تدويل الجريمة المستجدة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية، حيث لم تعد الآثار المترتبة على تلك الجرائم تمس حدود الدولة الوطنية التي وقعت بها.
٣. تعدد جنسيات الأشخاص والمنظمات المرتبطين بها، حيث يشترك في التخطيط والإعداد والتنفيذ وجني مكاسبها، وكذلك ضحاياها، أفراد من جنسيات متعددة، والأخطر أنها تتم وفق منظمات مؤسسية، ذات إمكانات ومهارة عالية، وقد تفوق إمكانات المؤسسات الأمنية التي ستتابعها.

٤. عدم توافق الظرف الزماني والمكاني بين الجاني والضحية، حيث إن عنصري الزمان والمكان كانا من أبرز المتغيرات المساعدة على ارتكاب الجريمة في السابق، وأصبحت الجريمة المستجدة ترتكب متحررة من هذين العنصرين.

٥. ارتفاع تكلفتها وآثارها على الأبنية الاجتماعية مقارنة بالجرائم التقليدية، فمثلا اختلاس أكبر قدر من النقود من خزانة بنك بالطريقة التقليدية تقل عن تدمير قواعد البيانات وتحويل النقود لبنك ما إلى حسابات في بنوك أخرى خارج إقليم البنك.

٦. عدم ظهور غالبية هذه الجرائم عادة في الإحصاءات الجنائية الرسمية، وذلك لعدة أسباب منها: عدم وجود قوانين تجرم تلك الجرائم، أو قلة عدد هذه الجرائم مقارنة بالجرائم التقليدية، أو عدم وجود نماذج تصنيف تحدد جوانب الاستحداث في استمارات التسجيل الجنائي، أو عدم علم المجني عليهم بما ارتكب بحقهم من جرائم، أو لصعوبة معرفة الجاني من قبل المجني عليه.

٧. ارتفاع مستوى المهارة في درجة استخدام أحدث التقنيات لتنفيذ جرائمهم، بحيث يلاحظ أن غالبية المجرمين المتورطين في هذه الجرائم من المتعلمين والمثقفين على خلاف غالبية الجرائم التقليدية.

٨. بروز عنصر الحداثة وعدم الألفة، حيث تعد تلك الجرائم وفقا للقرني (١٤٢٦) جرائم متجددة، ومتطورة، في ذاتها، ويستمر هذا التطور مع بروز تقنيات حديثة أو اكتشاف فرص أساليب ارتكاب جرائم بطرق حديثة، وهو ما يحقق الاحتراف.

٩. هلامية مصطلح الاستحداث في هذه الجرائم؛ حيث إن ما يمكن أن يكون اليوم مستجدا قد لا يصبح بعد سنتين أو ثلاث أمرا مستجدا، لا سيما إذا اكتشفت تقنيات أحدث يمكن من خلالها ارتكاب الجريمة.

١٠. الحاجة الملحة للتدخل بآليات تشريعية وأمنية مواكبة؛ حيث إن خطورة تلك الجرائم وآثارها تتطلب التأكد من وجود تشريعات قانونية تجرم تلك الأفعال من جهة، ومن جهة أخرى تتطلب ضرورة مواكبة الأداء الأمني للسيطرة على هذه

الجرائم، سواء من حيث تأمين التقنيات التي تساعد على كشف تلك الجرائم، وفي الوقت ذاته التدريب المستمر لرجال الأمن للتعامل مع هذه الجرائم.

وهنا يلاحظ أن هذه أبرز الخصائص التي توضح وتبرز مدى تقليدية أو حداثة الجريمة، وأن عملية الاستحداث في الجريمة المعاصرة تشكل عبئا أمنيا إضافيا، وتتطلب من الجهات الأمنية ضرورة السعي حثيثا بأساليب مستحدثة من أجل السيطرة الأمنية، ليس من أجل الضبط فحسب بل من أجل محاولة المنع أو على الأقل التخفيف من فرص وقوع هذه الجرائم المستجدة.

٢/٥- أبرز أنماط الجرائم المستجدة.

هناك العديد من التصنيفات التي تنطبق على هذه الجرائم، ووفقا لمكتب الإعلام الأمني العربي (٢٠٠٥) فإنه يمكن تصنيفها إلى: الجرائم التي تنطلق من دوافع اقتصادية، والجرائم التي تنطلق من دوافع سياسية، والجرائم التي تنطلق من خلل في القيم الأخلاقية، وأخيرا الجرائم التي تعتمد على بروز التقنية الحديثة، وهو ما سيتم عرضها فيما يلي:

١. الجرائم التي تنطلق من دوافع اقتصادية: وتتمثل في الجرائم المنظمة، والجرائم المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، وجرائم غسيل الأموال، وجرائم التهريب، وأخيرا جرائم الاتجار في المخدرات.
٢. الجرائم التي تنطلق من دوافع سياسية: ومن أمثلتها؛ جرائم الإرهاب، وتكوين تنظيمات سرية، والاعتداءات السياسية.
٣. الجرائم التي تنطلق من خلل في القيم الأخلاقية: ومن أبرزها: جرائم الاتجار بالنساء والأطفال، وجرائم صناعة وتهريب الأفلام الجنسية، والفساد الإداري.
٤. الجرائم التي تعتمد على بروز التقنية الحديثة: ومن أبرزها: جرائم الحاسب الآلي، ونظم المعلومات، وجرائم المتاجرة بالأعضاء البشرية ونقلها.

٣/٥- الأسس العلمية لمواجهة الجرائم المستجدة.

تتطلب الجرائم المستجدة الحاجة الماسة والملحة للتدخل بآليات تشريعية وأمنية مواكبة لها من أجل الوقاية منها ومواجهتها وضبط مرتكبيها، لا سيما أنه اتضح أن من أبرز خصائصها استخدام التقنية الحديثة والأساليب المبتكرة في تنفيذها، وتدويل معالجتها وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية، وارتفاع مستوى مهارة منفذيها.

ويرى عبدالحميد (٢٠٠٣) أنه برز العديد من التحديات الصعبة التي تواجهها المؤسسات الأمنية للسيطرة على حركة واتجاه الجريمة؛ ومن أبرزها: محلية أساليب المعالجة الأمنية وفقا لأنواع التقليدية للجريمة، والنقص الحاصل في التأهيل والتدريب المتخصص المناسب للتعامل مع الجرائم المستجدة، لا سيما أن هذا النقص موجود سلفا للتعامل مع الجرائم التقليدية.

ويرى درويش (١٤٢٢) أن نجاح مواجهة الجرائم المستجدة يتطلب الاعتماد بشكل مباشر على مجموعة من الأسس، من أبرزها:

١. الاعتماد على المنهج العلمي، سواء في التخطيط الاستراتيجي الأمني وفي أساليب أداء القطاعات الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة.

٢. الاستفادة من التقنيات المستخدمة في المجالات الأمنية؛ سواء من الأجهزة المتطورة في الاتصال والانتقال والتفتيش والمراقبة وجمع المعلومات وتحليلها، وفي التوثيق وتحليل الشخصية وجميع التقنيات التي تظهر حديثا ويمكن الاستفادة منها.

٣. تحليل ودراسة الأحداث الأمنية تحليلا علميا دقيقا، وذلك لاستنباط واستقراء ما تحويه هذه الجرائم المستجدة من دلالات يمكن الاستفادة منها للوقاية من تلك الجرائم وسرعة ضبط مرتكبيها، والاستفادة منها في إطلاع رجال الأمن على كل مستجدات الجريمة، وتدريبهم على كيفية التعامل معها وقاية وضبطا.

٤. تشجيع البحث العلمي في مجال البحوث الأمنية، وذلك بإنشاء مراكز دراسات فاعلة ودعمها بكافة متطلبات البحث، ماديا وإجرائيا، وذلك من أجل دراسة المشكلات

المستجدة في العمل الأمني من أجل الوصول للأساليب الفاعلة في مواجهة الجرائم المستحدثة.

٥. توجيه العمل الأمني لضرورة المبادأة في مواجهة الجرائم المستجدة، وذلك لأن الانتظار لحين وقوع الجرائم سيزيد من صعوبة الأداء الأمني.

٦. التركيز على تعميق جسور التعاون مع الجمهور، باعتباره السند الحقيقي لمؤازرة رجل الأمن، وتفعيل آليات التعاون والتحفيز، سواء من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال تطبيق شرطة المجتمع.

٧. دعم المؤسسات الأمنية بالكوادر البشرية اللازمة، نظرا لوجود نقص حاد في الكوادر البشرية التي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

٨. الارتقاء بمستوى تأهيل وتدريب رجل الأمن بما يواكب المتغيرات المستجدة، وذلك من خلال الاختيار المحكم للمرشحين للعمل في المؤسسات الأمنية، والتدريب المستمر على التعامل الأمثل للوقاية من حدوث الجرائم المستجدة وسرعة ضبط فاعلها.

٩. تعميق روافد التعاون الدولي في المجالات الأمنية، لا سيما أن من أبرز خصائص هذه الجرائم المستجدة البعد الدولي في تنفيذها وظهور نداءات حديثة وجادة، بما يسمى "عولمة العمل الشرطي".

ومن هنا يمكن القول: إنه مهما حققت الجريمة من تطور فإن مقدرة وكفاءة رجل الأمن كفيلة بمواكبتها والحيلولة دون وقوعها والقبض بيد من حديد على مرتكبيها، لا سيما إذا حرصت المؤسسات الأمنية على التعامل العلمي مع هذه التغيرات وما قد تحدثه من مجالات يمكن استغلالها استغلالا سيئا في الانحراف والإضرار بالآخرين، وهي غايات يطمح رجل الأمن ومن بعده المؤسسة الأمنية ومن بعدهما المواطن في تحقيقها.

٦- التدريب الأمني.

١/٦- ماهية التدريب الأمني:

هناك العديد من الخبراء الذين ناقشوا موضوع التدريب كوسيلة لنقل المعارف والاتجاهات والمهارات، وفق خطوات علمية محددة، ومن أبرز تلك التعاريف، ما أورده باشات (١٩٧٨ ص ١١) بأنه "تجهيز الفرد للعمل المثمر والاحتفاظ به على مستوى الخدمة المطلوبة"، ويختزل ويلز (١٤٢٦ ص ٤١) التعريف العملي للتدريب، في أنه يتلخص في " نقل معرفة أو مهارة محددة وقابلة للقياس".

وفيما يتعلق بالتدريب الأمني فيعرفه الكبيسي (١٤٢٣ ص ٣٦) بأنه " الجهود العلمية التي تقوم بها الإدارات التدريبية التابعة للأجهزة الأمنية والمتعاونة معها لتلبية الاحتياجات الفعلية الناجمة عن مشكلات ميدانية أو نقص في كفاءة الأفراد أو الهادفة إلى تحسين مستويات أدائهم وتطوير قدراتهم، من خلال إكسابهم المعارف وتنمية مهاراتهم وغرس الاتجاهات الإيجابية لسلوكهم من أجل مساهمتهم في تحقيق أهداف الأجهزة التي يعملون فيها بكفاءة وفاعلية وتمكينهم من مواجهة التحديات المجتمعية والدولية التي تحيط بهم".

وقد أورد اليوسف (١٤٢٥ ص ١٤) أن "الجهود المبذولة لإعداد رجل الأمن لمواجهة الجرائم المستجدة لا تقتصر على تزويد الأشخاص بالمعلومات وإعدادهم فكريا وعقليا لمواجهة الحياة فقط وإنما رفع كفاءة رجال الأمن وتحسين قدراتهم ومهاراتهم في القطاع الأمني لمواجهة جميع المستجدات".

ويشير الكبيسي (١٤٢٣) إلى أن مصطلح التدريب الأمني ظهر بديلا لمصطلحات عديدة وشائعة كمصطلح التدريب الشرطي والتدريب في المجالات الأمنية وتدريب رجال الأمن والشرطة حتى جاءت توصية مسؤولي التدريب في الأجهزة الأمنية العربية في اجتماعهم الخامس باعتماد مصطلح "التدريب الأمني" سيما أنه برزت العديد من الإدارات المختصة والمعاهد والكليات والأكاديميات المختصة في هذه المجالات على امتداد الوطن العربي، وأصبح هناك مجالات ودوريات علمية مختصة في العلوم الأمنية بصفة عامة والتدريب الأمني بصفة خاصة.

ويضيف عبدالرحمن (١٤١٤) أن برنامج التدريب الأمني لا بد أن يتسم بالترابط والتكامل بين مكوناته، والتفاعل المستمر مع البيئة المحيطة، وبالتالي المرونة والقابلية المستمرة للتغيير والتبديل، وفقا لحركة التغيير في المجتمع، وهذا يعني أن تطور معدلات الجريمة الكمي والنوعي من أبرز المؤشرات العامة التي تفرض ضرورة مواكبة برامج التدريب الأمني لهذه المتغيرات.

وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث من تقدم علمي وتطور تقني يستوجب ضرورة مواكبة هذه التطورات وتوظيفها في عمليات التدريب ذاتها، سواء ما يتعلق بالنظريات العلمية الحديثة أو فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في زيادة فاعلية التدريب وتحقيق أهدافه.

وقد ارتبط التدريب الأمني بظهور العمل الأمني المبني على أسس علمية منذ بداية القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، ويشير فولد (Fuld:1909) إلى أنه ركز على عمليات حفظ القانون وأسس مكافحة الجريمة والإشراف القوي والسيطرة وحدود السلطة التي تضمن تحقيق الأداء الفعال للشرطة، كأهم العناصر التي تضمن تحقيق العمل الأمني بكفاءة وفاعلية (موثق في: الثقفي، ١٤١٤).

ويرى الثقفي (١٤٢٢) أن معدل حجم ونوع الجريمة في تطور وتعدد مستمر وفقاً للإحصاءات المحلية والإقليمية والعالمية، ومن أجل السيطرة عليها فإنه يجب تطوير الأساليب والوسائل والآليات المناسبة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وهنا يبرز التدريب كأحد المحاور الرئيسية لتحقيق مبدأ السيطرة، ومن ذلك فلا بد أن تكون برامج التدريب الأمني مستمرة ومبادرة في الوقت ذاته، وليس هذا فحسب بل إن عدم مواكبة التدريب لما يحدث من تغيرات سيؤدي حتماً لتخلف الأجهزة الأمنية عن السيطرة على الجريمة عند الحدود المقبولة.

وتبرز أهمية التدريب الأمني من طبيعة العمل الأمني ذاته، حيث إن العمل في المجالات الأمنية يختلف عن سواها من المجالات والأنشطة الحياتية الأخرى، حيث إن حراسة المنشآت أو الشخصيات الهامة، أو أعمال الاقتحام لأوكار المجرمين والقبض

عليهم، أو حتى البحث عن مجرم محترف ارتكب جريمته وطمس جميع المعالم التي تدل على ارتكابه للجريمة، كل ذلك لا يمكن مقارنته بأي أعمال أخرى.

كما أن ممارسة هذه المهام السابقة لا تتطلب المجازفة بالقيام بها دونما معرفة وخبرة واتجاه يضمن تنفيذ هذه المهام بكفاءة وفاعلية، لا سيما أن أفراد المجتمع بما فيهم المجني عليهم ينظرون بترقب حاد لمدى نجاح العمليات الأمنية، ويركزون انتقاداتهم على ما قد يحدث من سلبيات يقع فيها رجل الأمن بل المؤسسات الأمنية ذاتها، لا سيما أن لديهم الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافهم.

وفي ضوء التحديات التي أفرزها التغير الاجتماعي والثقافي، لا سيما ما برز في مطلع القرن الحادي والعشرين فإن قضية التدريب الأمني تتطلب ألا يعد جهدا ثانويا، ووفقا للعبيد (١٤١٩)؛ والكبيسي (١٤٢٣)، فإنه يجب أن يكون نشاطا أساسيا، ومستمرًا، وشاملا لعموم العاملين في المؤسسات الأمنية، لا سيما أنه لم يعد مقصورا على التعامل مع المشكلات التقليدية.

ومن هنا تتطلب السيطرة الأمنية على الجرائم المستجدة ضرورة التركيز على التدريب الأمني، وتغيير الأساليب والأهداف التقليدية التي كانت برامج التدريب الأمني تصمم على أساسها، حيث إن هذه الجرائم لا تتم بالأساليب التقليدية المعروفة ولم تعد الآثار التي تحدثها يسيرة كما كانت في الجرائم التقليدية، وهو ما يتطلب مواجهة جرائم غير تقليدية.

٢/٦- الأسس والمنطلقات اللازمة لتطوير فلسفة التدريب:

أحدثت التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي تمر بها المجتمعات تغيرا في حجم ونوع الجريمة، وبرز ما يسمى بالجرائم المستجدة، وهذا بدوره فرض ضرورة تغيير فلسفة العمل الأمني وضرورة تطويره لمواكبة هذه التغيرات، ويشير بيات (١٤١٤) إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تتطلب تغيير فلسفة العمل الأمني، وهي قضية في حقيقتها تتطلب ضرورة مواكبة برامج التدريب الأمني للمتغيرات المستجدة، ومن أبرز تلك العوامل: التطور الكبير الذي تشهده كافة مجالات الحياة، ومنها المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما فيها المجالات الأمنية ذاتها، والتقدم العلمي في

شتى فروع المعرفة، والعلوم الحديثة التي سادت المجتمعات الحديثة، في ظل التطور التقني الذي برز في كافة جوانب الحياة، وتمثل في العديد من المبتكرات العلمية الحديثة التي يستخدمها الإنسان ولم تكن معروفة من قبل، وما صاحبه من ازدياد معدل الجريمة وبرز جرائم مستجدة لم تكن معروفة من قبل، وبرز الجرائم المنظمة على المستوى الوطني والدولي.

ويرى درويش (١٤٢٢) أن نجاح الاستراتيجية الأمنية لمواجهة الجرائم المستجدة يعتمد على مجموعة من الأسس، ويأتي من أبرزها الارتقاء بمستوى تأهيل وتدريب رجل الأمن بما يواكب المتغيرات المستجدة، وذلك من خلال الاختيار المحكم للمرشحين للعمل في المؤسسات الأمنية، ولتدريب العاملين على التعامل الأمثل للوقاية من حدوث الجرائم المستجدة وسرعة ضبط فاعلها.

وتنطلق الفلسفة الحديثة من أن التدريب الأمني بات ضرورة حتمية ويرتبط بجميع العاملين، وأن عنصر الخبرات السابقة لن يعد معياراً لفعالية أداء رجل الأمن، لا سيما أن التغيرات الاجتماعية والثقافية أدت إلى تغيير أساليب ارتكاب الجرائم التقليدية، بل وأفرزت جرائم لم تكن معروفة من قبل، والأهم من ذلك أن هناك تقنيات حديثة وأساليب حديثة يمكن استخدامها في تطوير الأداء الأمني وتعزيز فعاليته في الوقاية من وقوع الجرائم المستجدة، وسرعة ضبط فاعليها.

وتتطلب الفلسفة الحديثة لبرامج التدريب الأمني المناسبة لمواجهة الجرائم المستجدة التركيز على مرحلتي الإعداد والتكوين لرجل الأمن، من أجل إعداده لمواجهة هذه الجرائم، والتركيز على الجانب الوقائي والحيلولة دون وقوعها، والتخفيف من الآثار التي تترتب على هذه الجرائم.

وهناك العديد من الأسس والمنطلقات اللازمة لتطوير فلسفة التدريب ومواكبتها لمستوى التعامل والسيطرة على هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية، وما نجم عن ذلك من ضمن إفرازات سلبية ساهمت في بروز الجرائم المستجدة، ويرى درويش (١٤٢٢) والألفي (١٤١٥) أن من أبرز تلك الأسس:

١. اعتبار قضية التدريب الأمني لرجل الأمن ضرورة أمنية وحتمية، وترتبط بجميع العاملين في القطاع الأمني وبجميع الوظائف.
٢. استحداث موضوعات أمنية تتعلق بإدارة الأزمة والحس الأمني والقيادة الأمنية والحاسب الآلي وقواعد المعلومات، والتركيز على تصنيف وإحصاء الجرائم المستحدثة.
٣. استحداث برنامج كامل للبانوراما الأمنية يتم فيه عرض آخر ما ارتكب من جرائم من خلال أشخاصها الطبيعيين حسب دور كل منهم من واقع أحداث ارتكابها.
٤. استحداث منهج اصطناع المواقف الأمنية (الفرضيات) والتخطيط لمواجهةها.
٥. انتهاج منهج المحاكاة لتضييق الهوة الفاصلة بين التصورات النظرية وبين الممارسة الميدانية.
٦. استحداث منهج تعميق جسور التعاون مع الجمهور وخاصة المثقفين منهم باعتبارهم السند الحقيقي في مواجهة تطور الجرائم المستجدة.
٧. ترسيخ مفهوم الأمن كمهمة حضارية سيما في الدول النامية.
٨. إبراز دور المواطن وأهميته لرجل الأمن، والتركيز على تطوير العلاقة الإيجابية معه.
٩. الإعداد الجيد لرجل الأمن في ضوء الاحتياجات اللازمة للمتطلبات المستجدة.
١٠. وضييف عبيد (١٤١٩) إعادة تأهيل المدربين من أجل مواكبة التحديات الأمنية المستجدة.
١١. ضرورة استشرف المستقبل وتطوير الأهداف التدريب لمواكبة التغيرات المستجدة.
١٢. وضييف كوكس (Cox:1990) الاهتمام بالبحث العلمي.
١٣. الاستفادة من تطوير القيادة الأمنية.
١٤. الاستفادة من التقنيات الحديثة في مواجهة الجريمة.
١٥. التوسع في افتتاح معاهد ومراكز التدريب الأمني حسب التخصص والحاجة الفعلية.

ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه الأسس إلى سرعة مواكبة برامج التدريب الأمني للتغيرات المستجدة، بل ويمكن الارتقاء بعملية التدريب ذاتها إلى تصميم برامج

تدريب أمنية سابقة لبروز جرائم مستجدة، من خلال الاستشراف العلمي لتلك الظواهر المنحرفة وفي ظل ما يحدث من تطورات تقنية وثقافية.

٧- الاتجاهات الحديثة في تنفيذ الفلسفة الحديثة لبرامج التدريب الأمني

أدى تطور أساليب ارتكاب الجريمة وبروز جرائم جديدة لم تكن معروفة من قبل إلى بروز العديد من الاتجاهات الحديثة التي برزت لتنفيذ الفلسفة الحديثة لبرامج التدريب الأمني، فهناك العديد من الأساليب، وفقا لحمزاوي (١٤٢٦)؛ والحداد (١٤١٨)، وأكاديمية سعد العبدالله (٢٠٠٥)، ومن أبرزها:

١. تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في إدارة التدريب الأمني: حيث برزت نظرية الجودة كأحدث النظريات العلمية في مجال الإدارة، وحقق تطبيقها أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في قطاع إدارة الأعمال، وفي إدارة الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإدارة العامة، وقد حقق تطبيقها في المجالات الأمنية العديد من الإنجازات، فقد أشار تميم (١٩٩٩) إلى أن شرطة دبي نفذت العديد من الإنجازات في مجال تجويد الخدمات، وأنه ترتب على تلك الإنجازات جودة الأداء الأمني الذي تقدمه الشرطة لجمهور المستفيدين.

ويشير ويلز (١٤٢٦) إلى أنه لا ينبغي النظر إلى عملية التدريب على أنها تختلف عن المهام الأخرى من حيث الحاجة إلى تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة، مؤكداً على أن جودة التدريب تتطلب إعطاء أهمية بالغة، لا سيما أن التدريب أحد أساليب تطبيق مبادئ الجودة ذاتها.

وتعني الجودة الشاملة وفقاً للحداد (١٤١٨) أن ثقافة المنظمة تتحدد أساساً وتتدعم بمدى قدرتها على الوفاء بحاجات ورغبات العملاء والوفاء بهذه الحاجات باستمرار، وذلك من خلال نظام متكامل من الأدوات والأساليب والتدريب، وهذا يعني أن تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في إدارة برامج التدريب الأمني يعد تحسيناً مستمراً لكل الأنشطة والعمليات المتعلقة ببرامج التدريب الأمني، بدءاً بتحديد الاحتياجات التدريبية وانتهاءً بتقييم مخرجات التدريب، وذلك لضمان إنتاج برامج تدريبية ذات جودة عالية، وتساهم بشكل مباشر في كفاءة الأداء الأمني وفعاليتها.

ومن هنا، فإذا كانت وظيفة مؤسسات التدريب عموماً ومؤسسات التدريب الأمني على وجه الخصوص تتبنى التدريب على تطبيق مبادئ إدارة الجودة في الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأمنية للجمهور، ولأنه وفقاً لما أشار إليه حمزاوي (١٤٢٦) من أبرز مبادئ إدارة الجودة التي حددها إدوارد دمينج التدريب والتعليم المستمر لمنسوبي المؤسسة، فإن ذلك يتطلب مبادرة مؤسسات التدريب الأمني ذاتها بتبني الاتجاهات الحديثة في الجودة، لا سيما أنها المؤسسات المتوقعة استفادتها من مبادئ الجودة وبالتالي إعادة تعميم هذه الاتجاهات الإدارية الحديثة على المؤسسات الأمنية الميدانية، التي تحتاج الخدمات التطويرية في أدائها.

٢. تطبيق التدريب عن بعد (Distant Training) : ويقصد به وفقاً للمطريفي (١٤٢٦)، (ص ١١) " نظام أو أسلوب تدريبي يستطيع المتدرب أو المرشح، أياً كان موقع عمله، أن يلتحق بدورة أو برنامج تدريبي أو يحضر مؤتمراً أو ندوة أو حلقة علمية بشكل متزامن أو غير متزامن دون الحاجة إلى الحضور الشخصي لمكان انعقادها أو التقيّد بعدد المتدربين أو الوقت، بطريقة مرنة، وذلك عبر وسائط اتصال تقنية حديثة ووسائط أخرى".

ويمكن القول: إن مفهوم التدريب عن بعد في المجالات الأمنية ينطبق على مفهوم التعليم عن بعد، والتدريب الإلكتروني، وغيرها من المصطلحات المرادفة، حيث إن المقصود هنا هو طريقة التعلّم والتعليم، وهي يمكن استخدامها في مجالي التعليم والتدريب على حد سواء، لا سيما فيما يتعلق بتعلّم المعارف والاتجاهات المتعلقة بنظريات الجريمة وأساليب الوقاية منها ومكافحتها، سواء للدورات التأهيلية أو حتى للدورات المتقدمة.

ويجيب التدريب عن بعد كمحاولة لسد الاحتياجات التي يتعذر تنفيذها بأساليب التدريب التقليدية التي تعتمد على تنفيذ البرنامج التدريبي من قبل متدرب متخصص لمتدرب محتاج في مكان مخصص للتدريب، لا سيما أن الدراسات الميدانية في الثقفي (١٤١٤) أشارت إلى أن أكثر من ثلثي رجال الأمن في شرطة الطائف (٦٤,٧%) أفادوا أنه لم تتح لهم فرص الالتحاق بدورات تدريبية، وأشارت دراسة الثقفي (١٤٢٢) إلى أن أكثر من نصف رجال الأمن في شرطة الرياض (٥١,٧%) لم تتح لهم فرص الالتحاق

بدورات تدريبية، رغم قناعة غالبية رجال الأمن ورغبتهم في الالتحاق بدورات تدريبية لتنمية مهاراتهم.

ويتطلب التدريب عن بعد العديد من التقنيات، ووفقا للمطريفي (١٤٢٦) فإن هناك العديد من التقنيات التي يتطلبها تنفيذ برامج التدريب الأمني عن بعد، ومن أبرزها: جهاز الحاسب الآلي، واشتراك في خدمة الإنترنت، وخط هاتفي، وأخيرا موقع يتم من خلاله تقديم البرامج التدريبية، وهنا يلاحظ أن هذه التقنيات الضرورية لتنفيذ برامج التدريب الأمني عن بعد يسيرة مقابل ما سيتحقق من خلالها من عوائد تدريبية.

ولأن تقنية الاتصال والتعامل مع شبكة الإنترنت من أبرز التقنيات المطلوب توافرها لتفعيل التدريب عن بعد، فإن إتقان استخدام هذه التقنية يوفر للمتدرب العديد من المزايا، وقد حدد الشاعر (١٤٢٦) والمطريفي (١٤٢٦) أبرزها وهي: التعامل مع أبرز متطلبات العصر، والانتقال من التدريب التقليدي للتدريب عن بعد، والوصول للعديد من مصادر التعلم والحصول على كم كبير من المعارف التي تعزز المعارف والمهارات الأمنية المحدودة، وأخيرا إتقان ثقافة استخدام تقنية المعلومات وتوظيفها في جودة الأداء الأمني.

٣. تشجيع التعلم الذاتي: ويعرف التعلم الذاتي لدى العساف (١٤١٦ص ٣٣) بأنه "أسلوب للتعلم يركز على جهد ذهني يقوم به المتعلم ذاته وحسب قدرته دون مساعدة وسيط بشري، وإنما باتباع توجيهات محددة وواضحة تمكنه من اكتشاف المعلومات الصحيحة وتدله على كيفية التغلب على أية صعوبات تواجهه"، ويرى القحطاني (١٤٢٦) أنها طريقة مناسبة وفعالة في اكتساب اللغات والعلوم الرياضية، وإضافة لذلك فيمكن استخدامه للتعلم الذاتي في برامج الحاسب الآلي كبرنامج العروض (Power Point) وبرنامج الجداول (Excel)؛ ولذلك فإن توافر برامج للتعلم الذاتي في المجالات الأمنية سيساعد كثيرا على ارتفاع تأهيل وتدريب رجل الأمن من جانب، كما سيساعد رجل الأمن على الانفتاح على التقنية الحديثة.

ويشير الخطيب والخطيب (د:ت) إلى أن هذا النوع من أساليب التعلم أثبت فاعليته في إمداد المتدرب أو المتعلم بالمعلومات والمعارف المطلوبة، وتنمية القدرة لديه في

تعليم ذاته، عن طريق العمل الذاتي والبحث عن المعلومة من مصادر المعرفة، وهذا ما سيسمح للمتدرب ذاتياً بأن يناقش ويفكر ويحلل ويركب وأخيراً يطبق المعارف التي تلقاها في مهام عمله، فمثلاً التعلّم الذاتي على كيفية استخدام أحد أجهزة التنصت من خلال برنامج حاسوبي أو كتيب يحدد خطوات التشغيل وكيفية الإخفاء وكيفية الصيانة وفق معارف ومهارات تطبيقية في البرنامج فإن ذلك يساعد رجل الأمن على حسن استخدام هذه التقنيات وتحقيق مبدأ الكفاءة والفاعلية المطلوبة.

ومن هنا يمكن القول: إن التعلّم أو التدرّب الذاتي لرجل الأمن يساعد على سرعة تعلّم المتدرب، بل ويساعد على إمكانية العودة للتدرّب مرات عديدة دون عناء أو ذهاب للمؤسسة التدريبية، والأهم أنه يساهم في ارتقاء معارف ومهارات رجل الأمن وبالتالي الارتقاء بالعمل الأمني ككل، ويمكن أن تكون هذه الوسائط منشورات أو مطويات ورقية، أو برامج حاسوبية، أو أشرطة صوتية أو مرئية، وذلك حسب المعارف أو المهارات المطلوب إيصالها للمتدرب ذاتياً، وتلعب إمكانات إدارة التدريب المادية والفنية والمعرفية والمهارية دوراً في تصميمها.

٤. اعتماد البحث العلمي أساساً لتطوير خطط وبرامج التدريب الأمني: حيث يعد البحث العلمي أساس التقدم والتطور في أي مجال من مجالات الحياة، كما أنه يساعد الباحث على فهم الظواهر وتفسيرها والغوص في أعماقها، بمعنى أن غياب هذا الأساس وهذه المنهجية سيؤدي إلى الحصول على نتائج قاصرة، وغير دقيقة، ويرى عبدالحميد (٢٠٠٣) أن توسيع أعمال البحث العلمي في مجال مكافحة الجريمة وعرضها على رجال الأمن سيساهم في نقل النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها الباحثون لرجال الأمن الميدانيين، وبالتالي ستزيد من الإثراء الفكري وستساهم بالتالي في زيادة الأداء المهاري لهم.

وترى أكاديمية سعد العبدالله (٢٠٠٥) أن البحث العلمي يمثل حجر الزاوية في تطوير برامج التدريب، لا سيما إذا عرف أن للبحث العلمي أهدافاً ووظائف عديدة، ومن أبرزها، وفقاً للعساف (١٤١٦): وصف الظواهر المبحوثة بدقة، والتنبؤ بما قد يحدث من ظواهر في المستقبل، وتفسير وشرح كيفية حدوث الظواهر المبحوثة، وهي أهداف لو

استخدمت في تطوير عملية التدريب بشكل موضوعي لحققت مبدأ الكفاءة والفاعلية لبرامج التدريب الأمنية، ولأصبح هناك تطور ملموس في تحسين عملية التدريب، وفي الأداء الأمني على وجه الخصوص، لا سيما إذا انطلقت الدراسة من المبادئ الحديثة للإدارة، وتحديد مبدأ الجودة الشاملة، وعلى هذا الأساس يمكن استخدام مناهج البحث العلمي في مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية، وفي تحديد ورسم الأهداف التدريبية المراد التدريب عليها، ويمكن أن يتعدى ذلك لتحديد المحتوى العلمي المطلوب، كما يمكن تقييم فعالية البرنامج التدريبي والتأكد مما حقق من أهداف.

٥. إعادة تدريب المدربين: حيث باتت عملية إعادة تأهيل المدربين من أبرز القضايا الملحة، لا سيما في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية وما تفرزه من آثار سلبية على مختلف الظواهر الاجتماعية والأمنية، ولأن هؤلاء المدربين هم الأداة الرئيسة في نقل المعارف والمهارات لزملائهم العاملين في الميدان، فإن ذلك يتطلب أن يكون لدى هؤلاء المدربين أعلى المعارف والمهارات الأمنية اللازمة.

وينادي عبيد (١٤١٩) بضرورة إعادة تأهيل المدربين من أجل مواكبة التحديات الأمنية المستجدة، لا سيما أن الحاجات التدريبية مما أفرزه التقدم العلمي والتطور التقني في مجال مواكبة هذه التغيرات المستجدة تكمن في التدريب على التقنية الحديثة، واستخدامها في التدريب ووفقاً لما أشار إليه الجبالي (١٩٩٧) والشعلان وإسماعيل (١٤٢١).

ويرى الشعلان (١٤١٩) أن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها تدريب المدربين، وتبدأ عادة بدورات إعداد المدربين (Training of Trainers) والتي تصمم للمرشحين للعمل في مجال التدريب في المعاهد والمراكز التدريبية، وهناك الحلقات التدريبية التي يمكن للمدربين الممارسين الالتحاق بها، وهناك الندوات والمؤتمرات التي يمكن عقدها حول المستجدات في فلسفة وطرق التدريب.

وبناء على ما سبق تكتمل الاتجاهات الحديثة لتصميم وتنفيذ برامج التدريب الأمني التي يمكن من خلالها ضمان مواكبة الجرائم المستجدة، وتحقيق أعلى درجات فعالية الأداء الأمني المطلوب تحقيقه في المؤسسات الأمنية.

٨- خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها:

جاءت الدراسة بعنوان "اتجاهات التدريب الأمني الحديثة لمواجهة الجرائم المستجدة" وقد هدفت إلى التعريف بظاهرة الجرائم المستجدة، كأحد العوامل التي تستوجب تطوير برامج التدريب الأمني، ومن ثم أبرزت أهم خصائصها، لا سيما الاستخدام المحكم لأحدث وسائل الاتصالات والمعلومات في تنفيذ تلك الجرائم، ومن ثم أبرزت الدراسة أهم الأسس العلمية لمواجهة تلك الجرائم.

ثم طرحت الدراسة قضية التدريب الأمني، مبرزة تاريخ وكيفية ولادة هذا المصطلح، واستعرضت الأسس والمنطلقات اللازمة لتطوير فلسفة التدريب، وعلى ضوء ما تقدم؛ فقد عرضت الدراسة ما تم الوصول إليه من قبل الباحثين والمختصين من اتجاهات حديثة لتصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب الأمني، وذلك لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في بداية البحث، والتي تجيب بعدئذ على مشكلة الدراسة، المتمثلة في تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في إدارة التدريب الأمني، والتدريب عن بعد، وتشجيع التعلم الذاتي، واعتماد البحث العلمي لتطوير خطط وبرامج التدريب الأمني، وإعادة تأهيل وتدريب المدربين، تمثل الاتجاهات الحديثة التي برزت لتنفيذ الفلسفة الحديثة لتصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب الأمني، والتي يمكن من خلالها تحقيق الأداء الأمني المناسب لمواجهة الجرائم المستجدة.

وبناء على ما سبق، ولتحقيق أهداف البحث، فإنه يمكن اقتراح العديد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مواكبة برامج التدريب الأمني للجرائم المستجدة، ومنها:

١. التدريب على استخدام التقنية الحديثة في ممارسة المهام الأمنية الميدانية، سواء في مجال الوقاية من الجرائم المستجدة، أو في ضبطها، وذلك لما تحققه التقنيات من إمكانات لا تصل إليها، بدليل اعتماد محترفي الجرائم المستجدة على تلك التقنيات.
٢. استخدام التقنيات الحديثة في تفعيل عملية التدريب ذاتها، حيث برزت العديد من التقنيات التي يمكن أن تزيد من كفاءة وفاعلية التدريب، وأبسطها تقنيات التدريب الحديثة.

٣. تعميق الثقافة المعلوماتية لدى كافة العاملين في المجالات الأمنية، لا سيما أن هذه الثقافة فرضت ذاتها على غالبية شرائح المجتمع، وبدأنا نلاحظ استخداماتها في كافة مناحي الحياة؛ ولذلك فمن باب أولى فإنه يجب سرعة نشر هذه الثقافة على كافة منسوبي المؤسسات الأمنية، وبالتالي سيصبح من السهل كشف الأساليب المنحرفة التي يستخدمها المنحرفون في ارتكاب جرائمهم من خلال وسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة.

***** تمت وبالله التوفيق *****

المراجع

١. أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية (٢٠٠٥) " دور البحث العلمي في تطوير خطط التدريب " مقدم في المؤتمر العربي الرابع لمديري إدارات التدريب ومعاهد وكليات الشرطة والأمن.
٢. باشات، أحمد إبراهيم (١٩٧٨) أسس التدريب، القاهرة، دار النهضة العربية.
٣. بيات، محمد راشد (١٤١٤) " طرق تحديد الاحتياجات التدريبية الشرطية، تطبيقاً على شرطة دولة الإمارات "، الفكر الشرطي، المجلد: ٢، العدد: ٤، ص ص.
٤. تميم، ضاحي خلفان (١٩٩٩) كلمة الافتتاح، في ندوة: إدارة الجودة الشاملة في المجال الشرطي بشرطة دبي، دبي، مركز البحوث والدراسات.
٥. الثقفي، سلطان بن أحمد (١٤١٤) بعض خصائص الجريمة والأداء الشرطي في محافظة الطائف، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
٦. الثقفي، سلطان بن أحمد (١٤٢٢) خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الرياض، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
٧. الثقفي، محمد حميد (١٤١٦) أساليب وطرق التدريس في المعاهد الأمنية، الرياض، المعهد الثقفي.
٨. الجبالي، سعد أحمد (١٤١٧) " نموذج مقترح للإعداد المتكامل لبرامج التعليم الأمني الجامعي العربي الإقليمي بالتطبيق على جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية " المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد: ١١، عدد: ٢٢.
٩. الحداد، عوض (١٤١٨) التدريب الأمني على مشارف القرن الواحد والعشرين، محاضرات لدورة برنامج إعداد المدربين، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٠. الخطيب، رداح، والخطيب أحمد (د:ت) التدريب (المدخلات-العمليات-المخرجات) ، إربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية.
١١. درويش، محمد محمود (١٤٢٢) "الجرائم المستحدثة والبحث العلمي" في كتاب، البحث العلمي والوقاية من الجريمة، ص ص ١٠٥-١٧٢، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٢. ساتي، عثمان جعفر عثمان (٢٠٠٥) "خصائص النظام الداخلي النموذجي للمؤسسات التدريبية الشرطية والأمنية" وثائق المؤتمر العربي لمديري إدارات التدريب ومعاهد وكليات الشرطة والأمن.

١٣. الشعلان، فهد أحمد، وإسماعيل، إبراهيم محمد (١٤٢١) التدريب الأمني العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٤. الشعلان، فهد أحمد (١٤١٩) "التدريب الأمني التقني: تجربة إقليمية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد: ١٣، عدد: ٢٦، ص ص ٣٤٧-٣٨٦.
١٥. الشوا، محمد سامي السيد (١٤٢٢) "الجرائم المستحدثة والبحث العلمي" في كتاب: البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٦. عبدالحميد، صلاح الدين (٢٠٠٣) "عولمة الشرطة بين الفكر والتطبيق" الفكر الشرطي، مجلد: ١٢، عدد: ٤٥، ص ص ١١-٥٢.
١٧. عبيد، محمد كامل (١٤١٩) "التدريب الشرطي بين الواقع المعاصر والمستقبل المأمول" الفكر الشرطي، مجلد: ٨، عدد: ١، ص ص ٨١-١٠٩.
١٨. العساف، صالح (١٤١٦) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.
١٩. القحطاني، سالم سعيد (١٤٢٦) "الأساليب التدريبية، دراسة نقدية لأهم الأساليب التدريبية الحديثة" محاضرة مقدمة في دورة إعداد المدربين، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٠. الكبيسي، عامر خضير (١٤٢٣) أولويات التدريب الأمني العربي "رؤية منهجية"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢١. المالكي، عبدالحفيظ بن عبدالله (١٤٢٦) "تقرير عن ندوة المجتمع والأمن (الظاهرة الإجرامية المعاصرة: الاتجاهات والسّمات)" مجلة البحوث الأمنية، مجلد: ١٤، عدد: ٣٢، ص ص ٢٢٣-٢٤٨.
٢٢. مجلس وزراء الداخلية العرب (٢٠٠٥) وثائق البند الخامس، للمؤتمر العربي الرابع لمديري إدارات التدريب ومعاهد وكليات الشرطة والأمن، تونس، الأمانة العامة.
٢٣. المطرفي، سالم مرزوق (١٤٢٦) نموذج مقترح لإنشاء مركز تدريب عن بعد بالمديرية العامة للدفاع المدني بالملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٤. المكتب العربي للإعلام الأمني (٢٠٠٥) أسس تعامل أجهزة الإعلام الأمني مع الجرائم المستجدة المؤتمر العربي السادس لرؤساء أجهزة الإعلام الأمني، تونس، مجلس وزراء الداخلية العرب.
٢٥. ويلز، مايك (١٤٢٦) إدارة عملية التدريب وضع المبادئ موضع التنفيذ (ترجمة) محسن إبراهيم الدسوقي، الرياض، معهد الإدارة العامة.

٢٦. اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (١٤٢٥) أساليب تطوير البرامج والبرامج التدريبية لمواجهة الجرائم المستجدة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

27. Cox, S. (1990) Policing into 21st. Centiory, " **police studies** , Vol. 13, no.4,winter , 1990, pp. 168-177.